

إعادة التفكير في بناء السياسات النقدية بين الحاجة للنمو و ضرورة تفادي الاستدانة

د. محمد رمضاني

أستاذ محاضر أ

جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-

د. ولد محمد عيسى محمود

أستاذ محاضر أ

جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-

الملخص:

إن مشكل الاستدانة في البلدان النامية ما هو إلا نتيجة حتمية لتراجع مداخيل البلدان من العملة الصعبة و التي تدفع بهذه الأخيرة للجوء للهيئات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي، حيث خضعت لتدابير اقتصادية صعبة.

في هذا الإطار يجب على البلدان النامية تفادي هذا النوع من التدابير المكلفة والتفكير في بناء سياسات نقدية فعالة تحفز مختلف السياسات الاقتصادية الظرفية والبنوية بما يحقق النمو الاقتصادي ويحد من الاستدانة الخارجية.

جاءت هذه الدراسة التي تهدف إلى تحليل متطلبات النمو في إطار النظريات النقدية التي تعتبر الدعامة الفكرية السليمة و الضرورية لبناء أية سياسة نقدية فعالة تهدف لزيادة النمو و المداخيل و اسقاط هذه الاشكالية على حالة الجزائر.

الكلمات المفتاحية: البلدان النامية ، الاقتصاد الجزائري ، التدابير المكلفة ، النمو الاقتصادي، سياسة نقدية.

Résumé :

Le problème l'endettement des pays en développement est le résultat inévitable de la baisse des revenus des devises dans ces pays.

Pour confronter ce problème, les pays en développement ont recouru aux institutions financières internationales, notamment le FMI. Où ces pays ont subi des mesures économiques difficiles.

Les pays en développement doivent éviter à l'avenir ces mesures coûteuses et penser à construire des politiques monétaires efficaces stimulent les différentes politiques économiques conjoncturelles et structurelles pour réaliser la croissance économique et afin de limiter le recours à la dette extérieure.

Le but de cet article est d'analyser les exigences de croissance dans le contexte des théories monétaires qui représentent le pilier intellectuel pour la construction d'une politique monétaire efficace visant à augmenter la croissance et les revenus, notamment dans le cas de l'Algérie.

Mots clés: des pays en développement, économie algérienne, mesures coûteuses, croissance économique, politique monétaire.

المقدمة:

إن القناعة الراسخة بضرورة الانتباه لإدارة السياسات النقدية لدى الدول النامية بالشكل السليم، الذي يتلائم و التحولات في الأنظمة النقدية العالمية. يجعلنا نعيد النظر في كيفية بناء السياسات النقدية و تقييم طرق بناء و هندسة هذه السياسات، خاصة بعد التجارب الصعبة مع الهيئات المالية الدولية و خاصة صندوق النقد الدولي التي تولد عنها تفاقم للاستدانة و ازيمات ديون أعاققت بشدة نموها الاقتصادي. و اليوم و بعدما يفوق العقدين من الزمن من التعامل مع صندوق النقد الدولي نقف لتسائل عن اثر إشرافه على تحسن أداء السياسات النقدية في الدول النامية مع الإشارة في هذا المقال لحالة الجزائر.

1- مشكلة الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة تحديد مسؤولية أخطاء السياسة النقدية في الفشل في تحقيق نمو اقتصادي كافي لتحقيق موارد مالية إضافية تواجه حالة انخفاض أسعار النفط، تفاقم حدة التضخم، التأثير على ميزان المدفوعات وعدم كفاءة نظم سعر الصرف. وتبيان ما إذا كانت هندسة السياسة النقدية وفق توصيات صندوق النقد الدولي، هي الوصفة السحرية للخروج من مشاكل عجز ميزانيات الدول والإختلالات الهيكلية وحدوث الأزمات المالية.

وبالمقابل كيف يمكن رصد أخطاء السياسة النقدية في دعم النمو و رسم سياسة نقدية واضحة ؟ تحقق أهدافها بفعالية وتجنب الاقتصاد الجزائري مشاكل تضارب السياسة النقدية مع السياسة المالية.

لهذا طرحنا إشكالية البحث كما يلي:

إلى أي مدى يمكن الاستفادة من إخفاقات السياسة النقدية في الجزائر في دعم النمو وكيف يمكن تحسين أدائها مستقبلا لتفادي اللجوء للاستدانة في ظل التجارب السابقة مع صندوق النقد الدولي؟

2- فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية السابقة و محاولة الوصول إلى نتائج أكثر دقة نستعين بالفرضيات التالية:

- الارتكاز النظري في بناء السياسة النقدية في الجزائر مازال غير محدد المعالم.
- لا تزال استجابة معدلات النمو لإجراءات السياسة النقدية في الجزائر ضعيفة.
- الاستدانة ماهي إلا تحصيل حاصل لتواصل معدلات نمو ضعيفة.

3- محاور الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على المحاور التالية:

- أولاً- التوصيات النظرية لبناء السياسات النقدية.
- ثانياً- متطلبات العرض النقدي و النمو.
- ثالثاً- متطلبات التوازن النقدي و مشكل الاستدانة.

4- أهمية الدراسة:

تستسقى أهمية الموضوع من التحديات المفروضة تجاه قضايا الإصلاح النقدي، ويأتي هذا البحث أساساً لتقييم طرق رسم السياسة النقدية للجزائر في المرحلة التي خضعت فيها لمشروعية صندوق النقد الدولي ومعرفة مدى استفادتها من تلك التجربة مع الاستدانة لعدم تكرار نفس التجربة. وكذا التطلع لمعرفة الطريقة المثلى لبناء سياسة نقدية تتناسب وتحديات و متطلبات المرحلة الجديدة.

5- أسلوب و أدوات التحليل:

نظرا لطبيعة الموضوع استندنا للمنهج الوصفي من خلال عرض حيادية النقد تجاه النمو من عدمه، وإبداء رأي النظرية النقدية في أداء وفعالية السياسة النقدية. كما نستعين بالمنهج التحليلي في عرض أداء السياسة النقدية للجزائر في فترات الاستدانة و استخراج أهم الدروس من تلك التجارب.

أولاً- التوصيات النظرية لبناء السياسات النقدية:

كون السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية، فان ذلك يحتم علينا التنسيق مع مختلف الجوانب الحقيقية للاقتصاد، و هذا التركيب بين الاقتصاد النقدي والحقيقي، يجعل قضية وضع سياسة نقدية فعالة و منضبطة أمراً في غاية الصعوبة و يعيد طرح فكرة حيادية النقد محل جدل.

كما أنه في غالبية الدول النامية و إلى غاية سنوات التسعينيات تركزت إدارة السياسات النقدية بما حول نمو الكتلة النقدية الاسمية وضبط تدفقات هذه الأخيرة في المدى القصير. لتستجيب لتدفقات القطاع الحقيقي (إنتاج. سلع وخدمات)، إلا أن العشرة الأخيرة أظهرت أن مختلف البنوك المركزية أصبحت تركز على معدلات الفائدة الاسمية.

كما أن السياسة النقدية باعتبارها مجموعة من الأدوات التي تهدف إلى مراقبة التوسع النقدي وضبط عرض النقود، تختلف في تطبيقاتها من دولة إلى أخرى. حسب الظروف الاقتصادية للبلد، احتراماً للبنك المركزي بها و نوع النظرية النقدية المتبعة. لذا سنحاول في هذا المحور إجراء قراءات في مختلف ادوار النقود أو حياديتها تجاه النمو.

1- حيادية النقود ومبدأ الانقسام¹:

إن المدرسة الكلاسيكية هي من تطرقت للتحليل النقدي وفق مبدأ الانقسام و هو فصل تحليل الاقتصاد الحقيقي في سوق السلع و الخدمات عن تحليل السوق النقدي. حيث اعتبروا أن الثروة الحقيقية لا تخلق إلا في القطاع الحقيقي و منه فان النقود حيادية في الاقتصاد. كما كانت أول الدراسات التي تطرقت إلى علاقة النقود

¹ - ارتبطت فكرة حيادية النقد بالفكر النقدي ما قبل كينز كل من التحليل النقدي الكلاسيكي و النيوكلاسيكي باعتبارهما تحليلاً واحداً، يختلف فقط في فكرة الارصدة الحقيقية، لكن الولاء واحد للنظرية الكمية.

بالنشاط الاقتصادي هي تلك التي فسرت ارتفاع المستوى العام للأسعار بكمية النقد المتداول داخل الاقتصاد و يعتبر جون بودان (1568) "أول من أرجع ارتفاع الأسعار إلى زيادة تدفقات المعادن الثمينة من العالم الجديد² وتتلخص فرضيات التحليل النقدي الكلاسيكي فيمايلي:

- 1- زيادة كمية النقود هي التي تدفع بالأسعار إلى الارتفاع.
 - 2- النقود حيادية في الاقتصاد و ما هي الا مرآة لما يحصل داخل القطاعات الحقيقية.
 - 3- الأعوان الاقتصاديين عقلانيين في تصوراتهم للأسعار و لديهم كافة المعلومات حول الاقتصاد.
 - 4- التوازن يحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل.
- و رأي الكلاسيك حول النقود يتلخص في¹.

أراء دافيد هيوم، ساي، برنار سميث و ليو والراس في ان النقود ليس لها اي تأثير على الاقتصاد سوى في تسهيل المعاملات.

كما مست اسهامات الكلاسيك النظريات غير كمية للنقود² و هي النظرية السلعية. نظرية الدولة و نظرية تكاليف الإنتاج³ إلا ان هذه النظريات لم تكن بمستوى الإقناع اللازم.

ويبقى الإسهام الحقيقي للكلاسيك يتمثل في النظرية الكمية للنقود التي ترى أن كل تغيير في كمية النقد يصاحبه تغير في المستوى العام للأسعار بنفس نسبة كمية النقود وتحدد مباشرة مستوى الأسعار.

وساهم الكلاسيك في ترسيخ فكرة أن السياسة النقدية غير فعالة نظرا لحيادية⁴ النقد في الاقتصاد وهم بذلك تجاهلوا أثر أسعار الفائدة على كمية النقود والاستثمار.

² -Michelle DEMOURGUES"macroéconomie monétaire" economica 2000 p 291

¹ - Abdallah Ali TOUDERET" cours de monnaie et répartition" opu. Alger. P 30 et 31

² - تسمى نظريات غير كمية لكون أن قيمة النقود وفقها لا تحدد بكمية النقود المتداولة بل بعوامل أخرى.

³ - عبد المنعم السيد علي " دراسات في النقود و النظرية النقدية" الطبعة الثانية مطبعة العاني بغداد 1976 ص 131 الى 140.

⁴ - نقصد بحيادية النقد عدم تأثير زيادة المعروض النقدي داخل اقتصاد معين على زيادة الناتج الداخلي الخام و هي فكرة غذاها مبدأ الانفصام عن الكلاسيك و طورها فيما بعد D. PATINKIN سنة 1948 بحيث يصر على ان النقود لا تطلب الى للمعاملات و الاحتياط.

2- النقود و الطلب الفعال:

ارتكز كينز إلى حد كبير في حل مشكل تراجع النمو على مفهوم الطلب الفعال⁵ ورغم تطور كينز لتحليل الطلب النقود بإضافته لدافع المضاربة مدرجا بذلك عنصرا هاما من السياسة النقدية وهو معدل الفائدة⁶ إلا أن المنتسبين الى الفكر الكينزي ما زالوا يحتاجون بعدم فعالية السياسة النقدية وحجتهم في ذلك الآجال التي تجعل التغير في الكتلة النقدية تؤثر على حجم الناتج الوطني الخام بطيئة جدا تتراوح ما بين العام و العامين⁷ و يميل كينز الى السياسة المالية أكثر نظرا لقناعته بفكرة الطلب الفعال أي الطلب على الاستثمار والطلب على الاستهلاك وأن الاستثمار هو المتغير الأكثر فعالية. ورغم إقرار كينز أن الزيادة في المعروض النقدي يخفض معدلات الفائدة والذي يمكن أن يحفز الاستثمارات.

إلا أنه يتحفظ على هذا الإجراء تحت فرضية احتمال وقوع الاقتصاد تحت طائلة مصيدة السيولة و بالتالي عدم فعالية السياسة النقدية التوسعية في حالة الكساد.

إذا التحليل الكينزي أعطى أهمية كبيرة للسياسة المالية في مواجهة البطالة والتضخم.

ففي حالة الانكماش يوصى بزيادة الإنفاق الحكومي وإن ترتب عن هذا عجز في الميزانية والعكس في حالة التضخم حين يجب أن تقلص من الإنفاق الحكومي وإن صاحب ذلك فائض في الميزانية.

إذا السياسة النقدية لدى الكينزيين هي سياسة أقل فعالية من السياسة المالية وعديمة الجدوى في إعادة التوازن وقد تصلح فقط كسياسة مساعدة لإعادة التوازن بشرط ألا تتضارب مع أهداف السياسة المالية ،السياسة الأهم في نظرهم.

⁵ - الطلب الفعال هو مفهوم اطلقه كينز على مجموع الطلب على الاستهلاك و الاستثمار.

⁶ - ضياء مجيد "اقتصاديات النقود و البنوك" مؤسسة شباب الجامعة 2001 ص 121.

⁷ -JEAN LANGE "essai sur l'efficacité de la politique monétaire" revue économique année 1970 volume 21 numéro 06 p 973.

ثانيا- متطلبات العرض النقدي و النمو:

يفترض في التوازن النقدي انه يمثل إحدى الدعائم الأساسية للنمو الاقتصادي لهذا سنحاول في هذا المحور أن نحدد كلا من النمو الاقتصادي و التوازن النقدي و التفاعل بينهما.

1- مفهوم النمو الاقتصادي:

إن دراسة النمو الاقتصادي شكلت التساؤل الرئيسي لغالبية البحوث الاقتصادية الماضية و المعاصرة، حيث ركز التحليل الاقتصادي اهتمامه حول مصادر النمو، وحاول العديد من الاقتصاديين البحث عن أهم القطاعات التي يمكن أن تدعم أو تأثر إيجابا على معدل النمو. وبينت نتائج الدراسات الحديثة أن النمو لا يرتبط فقط برأس المال، العمل و التكنولوجيا بل تعداه إلى مجالات أخرى قد تأثر فيه كالأنظمة التمويلية المعتمدة داخل البلد،و يمكن الرجوع إلى دراسات Gold Smith (1969) و ¹ (1973) McKinnon التي استنتجت أن هناك علاقة بين تطور النظام المالي الذي يؤثر على الادخار و الاستثمار و بالتالي النمو الاقتصادي.

ولكن الواقع التحريبي مازال يعطي إشارات قوية بأن اقتصاديات الدول النامية لم ترقى إلى النضج المطلوب الذي يجعلها تتأثر بالظواهر المالي البحتة، بل ما زال معدل النمو الاقتصادي فيها يتأثر فقط بالإنتاج داخل القطاعات الهيكلية الحقيقية و بقيمة الصادرات إلى الخارج من هذا الإنتاج.

كما أن الاستثمار المنتج هو مصدر النمو وأساس تحقيق التنمية، و سبب التراكم وخلق القيمة المضافة ¹ و القيمة المضافة الخامة للقطاعات المنتجة تمثل حصة الأسد في الناتج الداخلي الخام ² (le PIB) و تحت فرضية أن الفروع الإنتاجية تحتاج إلى استهلاكات وسيطية فيما بينها.

مجموع المنظمات الاقتصادية التي تنتج سلع وخدمات موجهة لإشباع حاجات الأفراد و الجماعات ³.

¹ - Lucia Guadro -SacZ And Alicia Garcio-Herrero "finance and growth: does a balanced financial structure matter" revue économique volume 59, numéro 06, novembre 2008, Cinespo. Paris, p1076

¹ حسين رحيم "التنمية والعمولة إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن استئصال الفقر وضمان الرفاه الاجتماعي" مجلة الاقتصاد والمناجمت، جامعة تلمسان، العدد 02، مارس 2003 ص 230.

² هو الناتج الداخلي الخام والذي يحسب على أساس مجموع القيم المضافة الخامة للفروع المنتجة وغير المنتجة على عكس la PIB الإنتاج الداخلي الخام الذي يحسب على أساس مجموع القيم المضافة الخامة للفروع الإنتاجية فقط.

وعادة ما نميز لأغراض التحليل الاقتصادي فرعين من النظام الإنتاجي:⁴

- فروع منتجة تضم وحدات الإنتاج التي تنتج نفس المنتج من مدونة النواتج كالزراعة، الصناعة، البناء، الأشغال العمومية و الخدمات الإنتاجية كالنقل و المواصلات و التجارة.
- فروع غير منتجة و التي تقدم خدمات الإدارات العمومية و المؤسسات المالية و الخدمات المنزلية.

والنمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على النشاط الإيجابي لهذه الفروع الإنتاجية ومدى قدرتها على خلق قيم مضافة خامة جديدة، كما أنه يعرف على أنه: "الزيادة الحاصلة في الناتج الداخلي الخام نتيجة زيادة قدرة البلد على الإنتاج قيم مضافة خامة جديدة"⁵

وان كان التعريف السابق ليس بالتعريف الوحيد للنمو وإنما تعددت الدراسات حول هذا المفهوم⁶ والتي أضافت لمفهوم النمو ضرورة الزيادة في دخل الفرد. يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي المنشود لكافة الدول .

ويمثل تذبذب إنتاجية هذا النمو راجع أساسا لتراجع إنتاج الفروع الإنتاجية، وان فسر بعض الاقتصاديين تذبذبه لأسباب أخرى (كدورة التكنولوجيا الحقيقية) عند Kondratieff (1920)¹, Schunpeter (1939), أو تفسير (1860) C.Juglar الذي فسر النمو بفترات الرفاهية مصاحبة لتوزيع البنوك للمزيد من القروض. لكن لن يختلف اقتصاديان اثنان على أن النمو الاقتصادي مصدره الرئيسي هو الفروع والقطاعات المنتجة ومدى قدرتها على خلق المزيد من القيم المضافة الخامة.

عادة ما تضع الدول مدونة خاصة في محاسبتها الوطنية لترتيب فروع الإنتاج تسمى بمدونة النواتج² وفقا لهذا التفسير فان الإنتاج الداخلي الخام يحسب بمجموع القيمة المضافة للرسم على القيمة المضافة الخامة +الرسم على القيمة المضافة+الحقوق و الرسوم على الواردات.

³ - M. Dupuy, F.Larchevéque, C.Nava " économie générale "Hachette, Paris, 2005, p108

⁴ -- Kada Akacem "comptabilité nationale "OPU, Alger,1990.

⁵ - Etienne Borel, Christophe Beaux, Emmanuel kesler, Olivier Sichel "économie politique contemporaine". Armand Colin, Paris, 1997. p11.

⁶ يمكن مراجعة دراسات (Solow (1956), Keynes (1936), Harrod(1948), Domar (1946) .

¹ Etienne Borel, C.Beaux, E. kesler, O. Sichel .op cit.p19

² مدونة النواتج هي قائمة لترتيب فروع الإنتاج بحيث يقابل كل فرع من فروع الإنتاج ناتج واحد في مدونة النواتج.

وفقا للمساواة التالية:

$$La PIB = \sum VAB + TVA + DTI$$

أما الناتج الداخلي الخام فيحسب:

$$Le PIB = La PIB + R/BNP - SNP$$

والفرق بين الإنتاج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام هو أن الناتج الداخلي الخام Le PIB يضيف عوائد فروع غير منتجة R/BNP، الممثلة في خدمة الإدارات العمومية المؤسسات المالية والشؤون العقارية والخدمات المنزلية، وبالتالي فهو يعتمد على معيار القيمة و المنفعة ويحسب كل الخدمات التي تعود على المجتمع و الوطن بالمنفعة.

2- العرض النقدي والنمو:

ترى مدرسة شيكاغو أو المدرسة النقدية أن السياسة النقدية هي السياسة الأنجح في إعادة التوازن و أنه على خلاف ما قال به كينز أن التحليل النقدي الكلاسيكي ، أن المعروض النقدي لا يؤثر على ال PIB فقد أكد فريدمان ² "أن زيادة العرض النقدي تكون إيجابية على PIB خلال ستة أشهر في حين تؤثر على الأسعار خلال ستة عشر شهرا".

ويرى فريدمان أن السياسة النقدية تستمد فعاليتها من خلال مكافحة التضخم الذي يغذيه المعروض النقدي الزائد و أنها تكون فعالة في المدى القصير و قليلة الفعالية في المدى الطويل.¹

ثالثا - متطلبات التوازن النقدي و مشكل الاستدانة:

إن التوازن النقدي الداخلي و الخارجي يمثل الحصن الوحيد للدولة من المشاكل المالية المحتملة، وخاصة في ظل انخفاض المداخيل أو وجود ازمات مالية .

² - PHILLIPE BOUHOURS " la monnaie finance" ellipses paris 1993 p 296.

¹ --IBID p 296

1- آثار الاستدانة و المشروطة على السياسة النقدية الجزائرية:

ان تراجع معدلات النمو الاقتصادي لفترات طويلة يعرض البلدان لفخ تراجع المداخيل والذي يدفع بها غالبا الى اللجوء للاستدانة الخارجية. لذا فان قضية ممارسة سلطة فعالة على السياسات الاقتصادية الداخلية للبلدان خاصة في ظروف تراجع المداخيل امرأ بالغ الاهمية.

وان كان التقليد السائد في عالم المال و الاقراض و لاقتراض، يجعل المقرضين يضعون دائما شروطا و ضمانات على المقرضين لضمان استرجاع ديونهم. فالهيئات المالية الدولية التي تلجأ اليها هذه الدول للاقتراض خاصة صندوق النقد الدولي لها نهج خاص في رسم نماذج اصلاح معين لأنه غالبا ما يكون المقرضين هم حكومات دول و بالتالي يملئ جملة من الشروط الكلي². و التي تعرض البلدان الطالبة للديون لجملة برامج تثبيت.

يمكن اعتبار برامج التثبيت هذه بأنها برامج إعتمدت في جانب كبير على مفهوم التثبيت النقدي و الذي يقصد به مختلف الإجراءات لتحقيق الاستقرار المالي و النقدي من خلال حل مشاكل ميزان المدفوعات ، تكيف نظم سعر الصرف ، إعتتماد معدلات فائدة واقعية ، حل مشكل العجز في الموازنة.

هذا التدخل كان نقديا مائة في المائة و قد عرض تطبيقه المفاجئ اقتصاديات الدول الى هزات اجتماعية عنيفة³ لهذا فإن الصندوق تدارك هذه الهفوة بالتركيز أكثر على النمو الاقتصادي لذا نجد معظم توصيات سياسة التعديل الهيكلي تصب في صالح ما من شأنه إستئناف النمو.

ونجمل أهم التغيرات الحاصلة في السياسة النقدية بعد برامج التثبيت و التعديل الهيكلي فيما يلي:¹

- تحرير معدلات الفائدة بحيث تصبح هذه الأخيرة موجبة للتأثير على الادخار المحلي و بالتالي التقليل من الحاجة الى الموارد الخارجية.

² محسن س خان و سونيل شارما " التوفيق بين الشريعة و الملكية القبطية للبرامج " التمويل والتنمية. يونيه 2002 المجلد 39 العدد 2 ص 28.

³ حازم الببلاوي "النظام الاقتصادي الدولي المعاصر" دار المعرفة ،الكويت ماي 2000 ص 166.

¹ هذه الآثار تستقى أساسا من المراجع التالية:

- مدني بن شهرة " سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية " دار هومة الجزائر 2008 .

- Abdelouahab Rezig « Algérie brésil, Corée du sud : trois expériences de développement » opu Alger, 2006

- Abdelmajid Bouzidi « les années 90 de l 'économie algerienne » ENAG.édition.Alger. 1999.p38.

- الانتقال من نظام سعر الصرف الثابت الى نظام التعويم المدار و ذلك لتقريب العملة من قيمتها الحقيقية و اعتماد التحويل الجزئي للدينار.
- إلغاء سياسة إنتقائية القروض La sélectivité de crédit و منح البنوك الحرية في منح القروض على حسب مردودية القطاعات.
- بداية اعتماد أداة السوق المفتوح. لكن بقيت معطلة لعدم نضج سوق ما بين البنوك.
- ضبط عرض النقود و التوقف عن التمويل بالعجز، الأمر الذي أدى إلى الحد من التضخم.

2- أولويات السياسة النقدية في الجزائر مستقبلا :

- إذا كانت السياسة النقدية للجزائر بعد سياسة التعديل الهيكلي قد نجحت في مكافحة التضخم و لو نسبيا فان بعض الاهداف لا تزال تبحث عن كيفية تحقيقها و التي يلقي على عاتق السياسة النقدية تحقيقها و هي:
- 1- تحسين وضعية ميزان المدفوعات خاصة في حساب راس المال بحيث يجب ان ترفع معدلات الفائدة على السندات المكتتبة لتمويل القطاع الانتاجي و هذا الهدف يبقى صعب التحقيق نظرا لوضعية بورصة الجزائر و التي لم تستطع جلب راس المال الاجني غير مباشر.
 - 2- يجب تسيير السياسة الائتمانية بالأخص بشكل أفضل لا سيما في جانب استخدام فائض سيولة لدى البنوك بتخفيض معدل الفائدة على الاستثمارات المنتجة خارج المحروقات.
 - 3- التوجه نحو التعويم الحذر و المتدرج لسعر صرف الدينار لأن الأنظمة الوسيطية عادة ما تتعرض لأزمات أكثر.
 - 4- استطاعت الجزائر الخروج من مازق المديونية الخارجية مع نهاية 2011 حيث بلغت حوالى 03 مليارات دولار وفقا للهيكل التالي المبين في الجدول (1) :

الجدول (1): قيمة المديونية للجزائر إلى غاية نهاية 2011 بالمليون دولار

القيمة	الدائن
2,439.35	ثنائية
683.44	فرنسا
191.99	ألمانيا
79.96	إيطاليا
19.16	اليابان
418.17	اسبانيا
229.57	و.م.أ
254.73	OECD
562.33	اخرى
7.26	متعدد الاطراف
0.00	صندوق النقد الدولي
7.26	البنك العالمي
0.00	مؤسسات اخرى
816.44	خاصة
3,263.05	المجموع

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي رقم 49/13 لشهر فبراير 2013 باعتماد على معطيات بنك الجزائر.

- 5- فشلت السياسة النقدية في الجزائر في التقليل من معدل البطالة من حيث فشلها في تنشيط الاستثمارات و ربما هذا الدور تكون السياسة المالية الأصلح له.
- 6- فشل السياسة النقدية في تحقيق نمو اقتصادي خارج المحروقات, يجعلنا نفكر في دعم المشاريع الانتاجية الراجعة خاصة تلك المخصصة للتصدير او المحتملة لذلك.

الخاتمة:

إن لجوء الجزائر سابقا للاستدانة من الخارج، وضعها امام واقع القبول بشروط اصلاح اقتصادي قاسية و مستعجلة شأنها في ذلك شان غيرها من البلدان النامية التي عرفت نفس الظروف.

وقد مكنت هذه الدراسة من استنباط بعض النقاط المهمة التي يمكن تطبيقها مستقبلا لدعم رسم السياسات النقدية و استدامة النمو بعيدا عن كل الأزمات المالية التي قد تنشئ من تذبذب الإيرادات الناشئ عن انخفاض عائدات البترول، اذا ازمة الديون هي في الاصل ازمة دخل، وعلى السياسة النقدية المستقبلية أن تراعي الجوانب التالية:

- الاستغلال الجيد لباقي الموارد الحالية من المحروقات لدعم القطاعات غير المستغلة وذات القيمة المضافة الكبيرة أو لشراء تكنولوجيا.

- يجب التركيز أكثر في قضية إعادة تمويل البنوك التجارية عن طريق أداة السوق المفتوح و ليس بنك الجزائر فقط الشيء الذي يرهق الحالة المالية لهذا الأخير.

- يجب بناء أسواق رأس المال قوية لأنه لا يمكن للسياسة النقدية الحديثة أن تتطور بدون بورصات قوية تتضمن توسيع و تطوير سوق ما بين البنوك.

- استغلال الميزات النسبية للاقتصاد الجزائري كتوفر المواد الأولية لبعض الصناعات واليد العاملة الماهرة وغير الماهرة في تصنيع منتجات جديدة كخطوة أولى و ضرورية لتوجيه الاقتصاد الوطني نحو التنوع المدعم بمفهوم الجودة.

- يجب أن نلجأ فائض السيولة لدى العائلات من خلال الأسهم و ليس السندات التي عادة ما تزيد الأمر سوءا لأن النقود ما هي إلا مرآة للاقتصاد الحقيقي و أن فوائد السندات ما هي إلا نتائج قد لا تكون حقيقية سواء كانت النتيجة ربح أو خسارة مما يوضح المزيد من السيولة المولدة بشكل مشوه.

- الاعتماد على مصادر التمويل الداخلي قدر المستطاع و تفادي الاستدانة من الخارج قدر الإمكان فخير الديون الخارجية يكون كآخر حل يمكن أن تفكر فيه الدول النامية لان وجود حجم كبير من المديونية الخارجية يقلص من حرية تنفيذ السياسة النقدية الداخلية.

- تقوية حوكمة بنوك القطاع العام أو بنوك الدولة و مراعاة نسب الخطر لضمان استرداد القروض و عدم تحميل الخزينة العمومية المزيد من الأعباء المالية لتطهير هذه البنوك العاجزة.

- دعم تمويل إستراتيجية صناعية من خلال تقنية انتقائية القروض تربط الصناعة الجزائرية في المدى القصير و المتوسط مع قطاع الفلاحة لخدمة التكامل بينهما في حين في المدى الطويل تتجه نحو صناعات ثقيلة وذلك دون الخوف على قطاع الفلاحة الذي يكون قد استقر كليا.
- ضرورة الاهتمام بمعطيات الاقتصاد الحقيقي و نقصد بذلك مراعاة ما تسجله المؤشرات الكلية كالناتج الداخلي الخام PIB، الدخل الوطني المتاح RND ، الدخل الوطني النقدي المتاح RNMD ، أرصدة حسابات التراكم للقطاعات المؤسساتية و ما تظهره من قدرات تمويل أو احتياج تمويل و استعمال هذه المؤشرات لبناء نظام إنذار مبكر يمكن الحد من خلاله من قيمة القروض الخارجية اللازمة.
- يجب عدم الإفراط في الائتمان المحلي في حالات وجود عجز في ميزان المدفوعات، فمن غير المفيد التركيز على تحقيق التوازن النقدي الداخلي على حساب التوازن النقدي الخارجي. كما أن منح المزيد من القروض مع أن ميزان المدفوعات يحقق أرصدة سالبة سيدفع حتما الدولة إلى أزمة ديون.
- توفير سياسات حثائية مدعمة للسياسات النقدية في السنوات الأولى من الانفتاح الاقتصادي و ذلك لمحاربة ظاهرة الأموال الساخنة التي قد تؤثر على رصيد ميزان المدفوعات و بالتالي التوازن النقدي الخارجي، و يمكن أن تشمل هذه السياسات الحماية تشريعات تخص تنظيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و رؤوس الأموال القصيرة الأجل حتى لا يقع البلد إلى احتياج في رؤوس الأموال و بالتالي الاستدانة من الخارج.
- عدم إهمال حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازي أثناء إعداد السياسات النقدية لكي يتم تفادي كل تخطيط في التوقعات و محاولة إيجاد حل لنزيف الكتلة النقدية نحو دائرة غير رسمية.

المراجع:

* باللغة العربية:

- 1 - عبد المنعم السيد علي " دراسات في النقود و النظرية النقدية" الطبعة الثانية مطبعة العاني بغداد 1976 ص 131 الى 140.
- 2 - ضياء مجيد "اقتصاديات النقود و البنوك" مؤسسة شباب الجامعة 2001 ص 121.
- 3 - حسين رحيم "النمية و العولمة إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن استئصال الفقر وضمان الرفاه الاجتماعي" مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة تلمسان، العدد 02، مارس 2003 ص 230.
- 4 - محسن س خان و سونيل شارما " التوفيق بين الشرطية و الملكية القطرية للبرامج" التمويل و التنمية. يونيو 2002 المجلد 39 العدد 2 ص 28.
- 5 - حازم البلاوي "النظام الاقتصادي الدولي المعاصر" دار المعرفة، الكويت ماي 2000 ص 166.

6- مدني بن شهرة " سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية" دار هومة الجزائر 2008

* باللغة الاجنبية:

- ¹ -Michelle DEMOURGUES"macroéconomie monétaire" economica 2000 p 291
- ² -Abdallah Ali TOUDERET" cours de monnaie et répartition" opu. Alger. P 30 et 31
- ³ -JEAN LANGE "essai sur l'efficacité de la politique monétaire" revue économique année 1970 volume 21 numéro 06 p 973.
- ⁴ -Lucia Guadio –Sacz And Alicia Garcio-Herrero “finance and growth:does a balanced financial structure matter “revue économique volume 59,numéro 06,novembre 2008,Cincespo.Paris,p1076
- ⁵ -M. Dupuy, F.Larcheevéque, C.Nava “ économie générale ”Hachette, Paris, 2005, p108
- ⁷ - Kada Akacem “comptabilité nationale ”OPU, Alger,1990.
- ⁸ - Etienne Borel,Christophe Beaux,Emmanuel kesler,Olivier Sichel "économie politique contemporaine".Armand Colin,Paris,1997.p11.
- ⁹ - Etienne Borel,C.Beaux,E. kesler,O. Sichel .op cit.p19
- ¹⁰ -PHILLIPE BOUHOURS " la monnaie finance" ellipses paris 1993 p 296.
- ¹¹ -IBID p 296
- Abdelouahab Rezig « Algérie brésil, Corée du sud : trois expériences de d'développement »opu Alger, 2006
- Abdelmdajid Bouzidi « les années 90 de l'économie algerienne »ENAG.édition.Alger. 1999,p38.

مواقع الانترنت:

- www.imf.org
- www.bank-of-algeria.